

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقارير المتعلقة به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المرئية أو المسموعة أو الإلكترونية قبل يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش (١ بعد الظهر، بتوقيت نيويورك؛ ٧ بعد الظهر، بتوقيت جنيف؛ ١٠/٣٠ مساءً، بتوقيت دلهي؛ ٢ صباحاً من يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر، بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2018/28*
Original: English

خطط البنية التحتية في البلدان النامية لم تنجح في الارتباط بالإصلاحات الاقتصادية المتكاملة اللازمة لتحقيق الرخاء تقرير صادر عن الأمم المتحدة

جنيف، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - يشير تقرير التجارة والتنمية لهذا العام: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم التجارة الحرة، الصادر عن الأونكتاد، إلى أن الاستثمار في البنية التحتية في البلدان النامية قد لا يساعد في إحداث تحول في اقتصاداتها وفي تحقيق الرخاء المستدام.

فرغم عودة مشاريع البنية التحتية إلى جداول أعمال البلدان النامية مرة أخرى، مع توجه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مثل المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، إلى توسيع نطاق استثماراتها في هذا المجال وسعي عدة مبادرات دولية، مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية، إلى وضع البنية التحتية في صميم عملها، يشير التقرير إلى أن هذه الجهود قد لا تساعد البلدان على حفز التصنيع والتحول الهيكلي اللذين هي في أمس الحاجة إليهما.

ويتضمن التقرير تحليلاً أجراه الأونكتاد لما يربو على ٤٠ خطة تنمية وطنية من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً، ويشير التحليل، الذي يبحث في مدى ضعف الارتباط بين مشاريع البنية التحتية والإصلاحات الاقتصادية، إلى التركيز الزائد على البنية التحتية باعتبارها فرصة تجارية وقلة التركيز عليها كرافعة لاحداث تحول هيكلي.

* للاتصال: unctadpress@unctad.org، 11 43 502 79 41، 28 58 917 22 41 UNCTAD Communications and Information Unit

<http://unctad.org/press>

وللحصول على مادتنا الصحفية، يرجى التسجيل في العنوان التالي:

<http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx>

"البنية التحتية ليست مجرد آجر وملاط، وإنما هي جسر إلى المستقبل"، على حد قول موخيسا كيتوي، الأمين العام للأونكتاد.

ورغم أن الصورة التي تتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن الإنفاق على البنية التحتية هي صورة المنافع العامة، مثل الطرق السريعة والموانئ والمدارس، فإن السجال حول السياسات كثيراً ما يقلل من شأن القطاع العام ويشيد بدور رأس المال الخاص وتقنيات التمويل التي عادتاً ما تفتقد الشفافية. ويذكر التقرير أن هذا التوجه بعيد كل البعد عن التوجه الذي جعل من البنية التحتية إحدى اللبنة الأساسية لنجاح طفرات التصنيع، بدءاً من بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر وانتهاء بالصين في القرن الحادي والعشرين.

ولم يقتصر الأمر على إغفال هذه الرابط الحاسم بين البنية التحتية والتصنيع في مقابل التركيز على جدوى مشاريع البنية التحتية من الناحية المالية، بل إن التركيز البنية التحتية كأصول مالية لاجتذاب المستثمرين الدوليين فتح الباب أيضاً لسلك الساعي وراء الربح.

ويبين التقرير أن المفارقة تكمن في أن التركيز على مشاريع البنية التحتية من الناحية المالية لن يسد الاحتياجات الاستثمارية في البنية التحتية الاقتصادية، وتشير التقديرات إلى أن الاحتياجات الاستثمارية السنوية على الصعيدين العالمي والقطاعي تتراوح بين ٤,٦ و٧,٩ تريليونات دولار، وهذا يتطلب زيادة الإنفاق العام.

ويتجنب النهج الذي يركز على الجدوى المالية، رغم أهميته، السؤال الهام المتمثل في السبل الكفيلة بجعل البنية التحتية قوة دافعة للتحوّل الهيكلي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية والتغيير الاقتصادي والاجتماعي في معظم العالم النامي الذي هو في أمس الحاجة إليه.

ويبين التقرير أن معظم البلدان النامية يجب أن تضاعف مستويات الاستثمار الحالية في مشاريع البنية التحتية، التي تقل حالياً عن ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى حوالي ٦ في المائة، إذا أريد لها أن تُحدث أي أثر تحوي.

ففي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، قُيِّمت احتياجات الاستثمار في البنية التحتية بما نسبته ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، في حين بلغت نسبة الإنفاق الفعلي عليها ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي أفريقيا، تقدر الاحتياجات المتوقعة بما نسبته ٥,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في الفترة ٢٠١٦-٢٠٤٠، مقابل النسبة الحالية البالغة ٤,٣ في المائة. وبالمثل، تقدر احتياجات الاستثمار الحالية والمتوقعة في آسيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ بحوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويدعو التقرير إلى اتباع نهج أوضح إزاء الاستثمار في البنية التحتية ينطلق من القاعدة وصولاً إلى القمة ويضع الاستثمار في هذا المجال في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويتطلب ذلك مزيجاً من الطموح السياسي والانضباط في تخطيط السياسات العامة وتجريبها. غير أن التقرير يوضح أن هذه المشاريع عاديّاً ما تهدف إلى در عائدات طيلة مراحل تنفيذها لضمان تحقيق عائدات استثمارية وفقط وقلما تصحبها جهود جريئة ومخاطرة محسوبة وتطلّع إلى المستقبل.

ويسلم التقرير بما ينطوي عليه التخطيط الإنمائي من مجازفة مستنداً في ذلك إلى إطار "النمو غير المتوازن" الذي وضعه خبير التنمية الاقتصادية ألبرت أو. هيرشمان لبيان أن النهج القائم على التسلسل والتجريب في تحقيق التوازن السليم بين البنية التحتية العامة والاستثمار الخاص يمكن أن يساعد على كسر حلقات تخلف النمو المفرغة المتشابكة في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً.

ويبين التحليل الذي يتضمنه التقرير، والذي شمل ما يربو على ٤٠ خطة إنمائية وطنية، أن البنية التحتية مكوناً من مكونات ٩٠ في المائة من هذه الخطط، ولكن دون أي إطار واضح يربطها ربطاً وثيقاً بالتحدي الرئيسي المتمثل في تحقيق التنمية والتحول الهيكلي.

ورغم ما تتسم به هذه الخطط من جودة عالية من حيث الرؤية والتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية الأشمل، إلا إنه من قراءتها قراءة متمعنة يتضح أنها تقوم على رؤية غير مكتملة أو غير موجهة نحو أهداف استراتيجية أطول أجلاً وأنها لا تضع التحديات والعقبات التي يمكن أن تعترض مسيرة التنمية في موضع يمكن التعامل معها بشكل مؤثر.

ولا تحدد هذه الخطط أيضاً القنوات التي يمكن أن يدعم تطوير البنية التحتية من خلالها تنفيذ استراتيجية إنمائية أكثر شمولاً، وبالأخص دعم التصنيع و/أو التنوع الاقتصادي، كما لا تحدد بشكل منهجي الأدوات التي قد تلزم لإقامة الروابط الكفيلة لتوجيه استثمارات بحيث تصب في النمو الذي يهدف إلى التحول الهيكلي.

ويذكر التقرير أن هذا التباعد بين استثمارات البنية التحتية واستراتيجيات التنمية يعزى، في جانب منه، إلى دافع أيديولوجي يتمثل في تخطيط البنية التحتية وفقاً لمتطلبات القطاع الخاص، وفي جانب آخر منها، إلى عزوف حكومات البلدان النامية عن النظر في التحدي المائل بطريقة أكثر شمولاً وتكاملاً.

ويشير التقرير إلى ضرورة أن يركز صانعو السياسات تركيزاً أكبر على التخطيط لكي يتسنى إحداث تحول هيكلي سريع، وأن خير وسيلة لربط البنية التحتية بالتحول تتمثل في تصميم مشاريع البنية التحتية تصميماً واضحاً وإدراجها في إطار استراتيجية إنمائية أشمل تعترف بحلقات التفاعل الإيجابية بين البنية التحتية والإنتاجية والنمو. ويمكن للدور الذي يؤديه التخطيط في تيسير هذه العملية تيسيراً فعالاً والاستثمار في المهارات والقدرات المؤسسية أن يساعد أيضاً على ضمان ألا تكفي البنية التحتية ببناء الجسور فحسب وإنما أن تؤدي هذه الجسور أيضاً إلى تحقيق الطموحات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.